

الغرض من الاقتصاد المعرفي

الغرض من الاقتصاد المعرفي يتيح الاقتصاد المعرفي إمكانية التعليم والمعرفة التي عادةً ما يطلق عليها اسم رأس المال البشري، حيث تعدّ أصولاً منتجة أو منتجاً تجارياً يمكن بيعه، وتصديره، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أرباح للأفراد والشركات والاقتصاد كما أنّ المعرفة التي تعتمد على الخبرة البشرية والأسرار التجارية تساعد على إنشاء اقتصاد متشابك وعالمي.

أركان الاقتصاد المعرفي

يعتمد الاقتصاد المعرفي على أربعة أركان رئيسية وضرورية لنجاح الاقتصاد المعرفي، وهي:

1- نظام اقتصادي ومؤسسي:

يجب على النظام توفير الحوافز التي تشجّع على استخدام المعرفة الحالية والجديدة، وتخصيصها بكفاءة الأمر الذي يساهم في دعم تغيير السياسات كما يجب أن يكون للبيئة الاقتصادية سياسات جيدة ملائمة لإجراءات السوق مثل:

الاستثمار الأجنبي المباشر، والتوجّه نحو التجارة الحرة

2- مجموعة من المتعلمين والمهرة: حيث يساهمون في إنشاء المعارف، واستخدامها ومشاركتها بكفاءة، فالتعليم ضروري لتحقيق النمو التكنولوجي خاصة في المجالات العلمية والهندسية، فالمجتمع الأكثر تعلماً عادةً ما يكون أكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية، ممّا يساعد على زيادة الإنتاجية والإنتاج.

3- البنية التحتية للمعلومات الحيوية: حيث تسهّل عملية الاتصالات، والنشر، ومعالجة المعلومات والتكنولوجيا، ممّا يساعد على زيادة تدفق وانتشار المعلومات والمعرفة في جميع أنحاء العالم، وتساعد كذلك على تقليل تكاليف الإجراءات التجارية، وزيادة التواصل والإنتاجية.

4- نظام ابتكاري فعّال: يجب ابتكار نظام فعّال للعديد من الجهات ومنها: ((الشركات، ومراكز الأبحاث، والجامعات، ومراكز الفكر، والاستشاريون، وغيرها من المنظمات)) التي تطبّق المعرفة العالمية، وتُكَيّفها مع الاحتياجات المحلية لإنتاج تكنولوجيا جديدة، ومن الجدير بالذكر أنّ المعرفة التقنية تساعد على زيادة نمو الإنتاجية.

القوى الدافعة الرئيسية في ظل اقتصاد المعرفة

توجد عدد من القوى الدافعة الرئيسية التي تؤدي إلى تغيير قواعد التجارة والقدرة التنافسية الوطنية في ظل اقتصاد المعرفة وهي:

1- العولمة أصبحت الاسواق والمنتجات أكثر عالمية.

2- **ثورة المعلومات** أصبحت تشكل كثافة عالية في الإنتاج حيث زاد اعتماده بصورة واضحة على المعلومات والمعارف فنحو أكثر من 70 في المائة من العمال في الاقتصادات المتقدمة هم عمال معلومات **information workers** فالعديد من عمال المصانع صاروا يستخدمون رؤوسهم أكثر من أيديهم.

3- **انتشار شبكات الحاسوب** والربط بين التطورات مثل الإنترنت جعل العالم قرية واحدة أكثر من أي وقت مضى. ونتيجة لذلك ازدادت الحاجة إلى تطوير السلع والخدمات بصفة مستمرة، وفي كثير من الحالات أصبحت تباع وتشترى من خلال الشبكات الإلكترونية. وهو ما يعظم ضرورة الإلمام بتطبيقات التكنولوجيا الجديدة حيث يتوقف عليها تلبية الطلب الاقتصادي. وقد ساهمت هذه القوى في توسع الإنتاج الدولي بتحفيز من العوامل التالية طويلة الأمد

ا- **تحرير السياسات وتلاشي الحدود بين البلدان** الأمر الذي أفسح المجال أمام كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر والترتيبات الرأسمالية المختلفة.

ب- **التغير التكنولوجي السريع** وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات جعل من الأوفر اقتصادياً إجراء تكامل بين العمليات المتباعدة جغرافياً ونقل المنتجات والمكونات عبر أرجاء العالم بحثاً عن الكفاءة.

ج- **المنافسة المتزايدة** أجبرت الشركات على اكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءتها، بما في ذلك استخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف .

وقد أظهرت مجموعة من الدول العربية مؤخراً اهتمامها الكبير بأقتصاد المعرفة ومن بينها قطر التي انشئت مدينة تعليمية ومراكز ابحاث ودراسات الأمر الذي حقق لها نوع من الريادة في هذا الاتجاه.

اهمية الاقتصاد المعرفي

تكمن أهمية الاقتصاد المعرفي في رفع كفاءة عمل الشركات والابتكار فيها من خلال:

- 1- فتح مجال الابتكار والإبداع في المنتجات.
- 2- الاهتمام بدور رأس المال البشري بشكل كبير، حيث إن الشركات تهتم بجذب العمالة حسب الوضع الاقتصادي الجديد.
- 3- ازدياد توزيع المعرفة، والاستفادة من الممارسات الجديدة في العمل.
- 4- تقديم مصادر جديدة للنمو الاقتصادي، وارتفاع مستوى الإنتاج.

مؤشرات اقتصاد المعرفة

لاقتصاد المعرفة مؤشرات تقرر أنه النمط السائد في اقتصاد ما، وتدلُّ على مدى النجاح في التوجه نحوه، مما يمكن من إجراء المقارنات بين الدول لتحديد مستوى التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه، وتشمل المؤشرات التي تقيس مدخلات المعرفة ومخزونها وشبكتها ونشرها ومخرجاتها وإدارتها، منها:

- أ – نسبة المكون المعرفي في ثمن السلع والخدمات والمنتجات.
- ب – الميزان التجاري للدولة فيما يتعلق بتجارة المعرفة (الصادرات المعرفية والواردات المعرفية). بما في ذلك ميزان المدفوعات التكنولوجي حسب نوع التكنولوجيا.
- ج - مؤشرات التوجه نحو مجتمع المعلومات مثل مؤشرات البنية الأساسية (هواتف، حواسيب، شبكات ومنها الإنترنت) والمحتوى الرقمي، ومدى التقدم في تنفيذ تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التجارة والحكومة والتعليم.
- د – عدد براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية بما فيها العلامات التجارية.

ه - عدد سنوات الدراسة والتدريب بالنسبة إلى عمر الفرد.
و - نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد الباحثين بالنسبة إلى عدد السكان؛

ز - عدد حدائق التكنولوجيا أو البحث أو العلم وعدد حاضنات التكنولوجيا أصبح الاقتصاد المعرفي الجديد واقعاً حياً ملموساً، وإن كان يبدو لبعضهم أنه مازال تحت التكوين والتشكل، وأصبح يتفوق على الاقتصادات الأخرى كلها، وبشكل غير مسبوق، سواء من الناحية الكمية المحسوسة، أو من الناحية النوعية الملموسة . حيث يمثل الفرد حجر الزاوية في النظام الاقتصادي الجديد المبني على المعرفة، ولذلك فإن المهارات الفردية والإبداع والابتكار ليست مصادر للثروة ودوافع للنمو الاقتصادي عوامل . للإنتاج فحسب، وإنما هي أيضاً مصادر للثروة ودوافع للنمو الاقتصادي .